

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢، بالتفويض،

باعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة السويس

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠١/١١/١٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٤/١٤ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة السويس وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالي ٢٠٠٢ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً

مبلغ ٣٨٢٨٨٤ جنيهاً (ثلاثمائة واثنتان وثمانون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثمانون جنيهاً)

فقط لاغير وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨٢٨٨٤ جنيهاً

(ثلاثمائة واثنتان وثمانون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثمانون جنيهاً) فقط لاغير .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٢/٤/١٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب